



alanba.com.kw



آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business



في رد للوزيرة على سؤال برلماني للنائب خالد العتيبي: 28.7 ألف عامل وافد انتهت إقاماتهم حتى تاريخه

العقيل: 419,4 ألف وافد بإقامات على «المشاريع الحكومية»

■ 4497 عقداً حكومياً أبرمتها الدولة مع شركات بأجر 10 سنوات.. و1348 شركة لديها أكثر من 100 عامل ■ 3502 عدد عمليات الإيقاف على ملفات العقود الحكومية لأسباب تتعلق بتحويل رواتب العاملين بأجر 10 سنوات ■ 182 إضراباً لوافدين بالعقود الحكومية خلال أزمة «كورونا».. والسبب الرئيسي عدم الوفاء بمستحقاتهم المالية ■ إحالة 19 ملفاً إلى النيابة العامة بعد شبهات تتعلق بتأجير بعض الشركات بالبشر.. وإحالة 197 ملفاً للتحقيقات

بانتهاء العقد الحكومي وعدم تعديل أوضاع العمالة على العقد.

وفي ردها على سؤال حول قيام الوزارة بالتحقيق في قضية إيصال المعاشات الشهرية لعمالة المشروعات الحكومية، أوضحت أن الآلية التي تتبعها الهيئة العامة للقوى العاملة فيما يتعلق بتحويل رواتب عمالة المشروعات الحكومية وفق الاختصاصات الموكلة لها بالقانون، تتمثل في قيام الإدارة المختصة بالهيئة (إدارة علاقات العمل) بتسجيل شكاوى العمالة المحررة في هذا الشأن، بالإضافة إلى استدعاء صاحب العمل لتسوية حالة عدم الاستجابة للشكاوى العمالية يتم فرض رهن الإيقاف المعمول به لدى الهيئة على ملف صاحب العمل، ويتم إبلاغ الجهة الحكومية صاحبة العقد لاتخاذ شؤنها تجاه صاحب العمل المتقاعس عن دفع المستحقات المالية للعمالة، وفي الأحوال التي تشكل فيها الوقائع شبهة تجار بالاشخاص أو شبهة تجارة إقامات تتم إحالة الأمر إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ شؤونها ضد اصحاب العمل المخالفين.

نفسه، وفور ورود الشكاوى للإدارة المختصة بالهيئة يتم اتخاذ الإجراءات المعمول بها لدى الهيئة في هذا الشأن. وأوضحت أنه تم استدعاء اصحاب العمل لتسوية المستحقات المالية، كما يتم إبلاغ الجهات الحكومية المختصة بالهيئة المتعترفة بالوفاء بالمستحقات العمالة لاتخاذ شؤونها تجاه المتقاعدين معها، علماً أنه تم تشكيل فريق طوارئ للإضرابات العمالية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد للتعامل السريع مع هذه الإضرابات، حيث بلغت نحو 182 إضراباً، وأشارت إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة ضد المخالفين من الشركات القائمة على تنفيذ عقود حكومية خلال فترة العشر سنوات الأخيرة، حيث تم تنفيذ 3502 عملية إيقاف ملفات عقود حكومية لأسباب تتعلق بتحويل رواتب العاملين، وتنفيذ 1471 عملية إيقاف على الشركات المنفذة للعقود الحكومية لأسباب تتعلق بتحويل رواتب العاملين، وهو عدد الوفاء بالمستحقات المالية لهذه العمالة من قبل الجهات الحكومية أو من قبل المتعهد

«القوى العاملة» المنوطة بإدارة العقود الحكومية

المستندات والوثائق المرتبطة بها. وأوضحت أنه كان الغرض من إنشاء هذه الإدارة تحقيق أهداف عديدة تتمثل في الحرص على توفير العمالة اللازمة لإنجاز المشروعات الحكومية، وقد اختصت تلك الإدارة بمراجعة العقود الحكومية من الجانب القانوني، وذلك بالتنسيق مع المختصين داخل وخارج القطاع للتحقق من اتفاق الحقوق العمالية المقررة فيها مع القانون العمل في القطاع الأهلي وقراراته التنفيذية، وتسجيل وحفظ العقود الحكومية

وقالت وزيرة مريم العقيل إن الهيئة العامة للقوى العاملة أنشئت بموجب أحكام القانون رقم 109 لسنة 2013، وقد تضمن هيكلها التنظيمي إدارة العقود والمشاريع الحكومية، وقد اختصت تلك الإدارة بمراجعة العقود الحكومية من الجانب القانوني، وذلك بالتنسيق مع المختصين داخل وخارج القطاع للتحقق من اتفاق الحقوق العمالية المقررة فيها مع القانون العمل في القطاع الأهلي وقراراته التنفيذية، وتسجيل وحفظ العقود الحكومية

وفقاً للتالي: 19 ملفاً محالة من الهيئة إلى النيابة العامة، و16 ملفاً محالة من الهيئة إلى وزارة المالية يتم من خلال الإضرابات وهل قامت بمعاينة تلك الشركات بسبب إخلالها بشروط التعاقد مع العمالة، أشارت العقيل إلى أن السبب الرئيسي لإضرابات العمالة الوافدة الذين يعملون تحت بند العقود الحكومية، هو عدم الوفاء بالمستحقات المالية لهذه العمالة من قبل الجهات الحكومية أو من قبل المتعهد

والأخيرة عن وجود عدد من الشركات استغلت العقود الحكومية للاتجار بالبشر، وهل أخلت الوزارة أيًا من هذه الشركات إلى النيابة العامة أو اتخذت الإجراءات القانونية ضدهم، وأوضحت العقيل أنه تم بالفعل إحالة عدد من الشركات التي قامت ضدها شبهات تتعلق بتأجير بالاشخاص، أو شبهات تتعلق بفيروس كورونا المستجد، وذلك



مريم العقيل

أحمد مغربي

كشفت وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل، أن عدد العقود الحكومية التي أبرمتها الدولة مع الشركات خلال آخر 10 سنوات بلغت نحو 4,497 عقداً، مشيرة إلى أن أعداد الوافدين الذين يحملون إقامة تحت بند مشاريع حكومية يبلغ نحو 419,421 عاملاً، وأوضحت العقيل، في ردها على سؤال برلماني للنائب خالد العتيبي، حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن عدد الشركات التي تمتلك عقوداً حكومية ولديها عمالة أكبر من أو يساوي 100 عامل تبلغ نحو 1348 شركة، أما فيما يتعلق بمالكي هذه الشركات فلا يخضع ذلك الأمر لاختصاص الهيئة، حيث يخضع لاختصاص لوزارة التجارة والصناعة، إدارة التراخيص التجارية.

مخالفو الإقامة بالعقود الحكومية وردا على سؤال حول عدد الوافدين ممن خالفوا الإقامة وكانوا يحملون إقامة مشاريع حكومية، والأسباب المختلفة التي دعت شركاتهم لعدم تعديل أوضاعهم بشكل

قانوني سواء بتجديد الإقامة أو تسفيرهم، قالت العقيل، إن عدد الوافدين الذين يحملون الإقامة تحت بند مشاريع حكومية وانتهت إقامتهم بلغ نحو 28,748 عاملاً حتى تاريخه. وأضافت: «تتباين أسباب تعديل أوضاع المخالفين من الناحية القانونية بحسب الشركة وبحسب موقف العقد الحكومي المبرم، وتتمثل أبرز هذه الأسباب في عدم

قيام أصحاب العمل باتخاذ الإجراءات الواجب اتباعها بشأن تصفية العمالة على العقد الحكومي، فضلاً عن التأخير في مد أو تجديد العقود من بعض الجهات المتعاقدة، علماً بأنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها من الهيئة في شأن المخالفين من عمالة العقود الحكومية».

فضاياً للإنجاز بالبشر وحول ما أثير بالفترة

الاستعانة بذوي الخبرة لتدريب الكوادر الوطنية

«المالية»: 150 كويتياً بإدارة الفحص الضريبي

الضريبي، حيث لا توجد أي تعاميم أو قواعد ملزمة لإصدار مثل هذه القرارات.

وحول ما اذا طرحت وزارة المالية أي مزايدة للقطاع الخاص لإجراء أعمال الفحص الضريبي نيابة عن وزارة المالية، قالت أن التعاقد مع الشركات الاستشارية تم بأسلوب المناقصة وبعد موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة وإدارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وذكرت «المالية» أنه لا توجد تعاميم أو قواعد تلزم الوزارة بضرورة إبلاغ الشركات بمن سيقوم بأعمال الفحص موظفون من القطاع الخاص.



القطاع الخاص بإجراء عمليات الفحص الضريبي، ونفت «المالية» صدور أي قرارات تسمح لموظفي الشركات الاستشارية بإجراء أعمال الفحص

لا يوجد نص قانوني أو تعميم أو ما شابه ذلك من قواعد تلزم وزارة المالية بالحصول على موافقة مجلس الوزراء يسمح لموظفي شركة من

مصطفى صالح

كشفت وثيقة حكومية صادرة من وزارة المالية أن الفحص الضريبي في إدارة الفحص والمطالبات الضريبية التي قوامها 150 موظفاً من الكوادر الوطنية، فيما تتم الاستعانة بعدد من ذوي الخبرة المتعاقد معهم من خلال عقود تقديم خدمات استشارية لتدريب الكوادر الوطنية والمساهمة في وضع القواعد والتعليمات التنفيذية لأسس فحص الإيرادات والمصروفات، وتقديم المشورة في الاعتراضات والطعون والقضايا الضريبية أمام المحاكم.

وقالت «المالية» أنه

«البترو» : نقل 6 رؤساء فرق في «التسويق العالمي»

الوقود والمنتجات الخاصة ووقود السفن. كما تم نقل رئيس فريق فيصل الجسمان من عمليات التزويد إلى البحوث التسويقية، ونقل صبا العوضي من دائرة مبيعات النفط الخام إلى دائرة مبيعات الناقتا/ البنزين/ الغاز المسال.

وتضمن التعميم نقل رئيس فريق هيثم الصانع من دائرة مكتب كوريا إلى دائرة مبيعات النفط الخام، ونقل محلل أول محمد اللنقاوي من دائرة التخطيط «التسويق» إلى دائرة مبيعات المشتقات الوسطى، ونقل أسماء الهجري مسؤول مبيعات دائرة مبيعات الناقتا/ البنزين/ الغاز المسال إلى دائرة تنظيم المبيعات.



عبدالناصر الفليج

وأشار القرار إلى نقل رئيس فريق وضاح الزيد من دائرة البحوث التسويقية إلى دائرة مبيعات زيت

الغانم من دائرة البحرية إلى دائرة مبيعات زيت الوقود والمنتجات الخاصة ووقود السفن.

أحمد مغربي

أصدر العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية عبدالناصر الفليج تعميماً إدارياً وتنظيماً يقضي بإجراء تنقلات تنظيمية في قطاع التسويق العالمي، على أن تسري اعتباراً من بداية أكتوبر المقبل، وشملت التنقلات 6 رؤساء فرق ومحلل أول ومسؤول مبيعات.

وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن يتم نقل رئيس فريق مبيعات زيت الوقود والمنتجات الخاصة ووقود السفن هشام الحمدان إلى دائرة مبيعات المشتقات الوسطى، كما يتم نقل رئيس فريق حامد

قدمت أقل الأسعار بمبلغ 2,33 مليون دينار.. ولمدة عامين

«الخليج للتأمين» تفوز بمناقصة تقديم خدمات التأمين الصحي لموظفي «التأمينات» وعائلاتهم

العامة للتأمينات الاجتماعية وعائلاتهم، حيث قدمت الشركة أقل الأسعار بمبلغ 2,333,060 دينار، ولمدة عامين.

الخليج للتأمين وإعادة التأمين بالمناقصة رقم (م ع ت الق/ 2019/2) والخاصة بتقديم خدمات التأمين الصحي لموظفي المؤسسة

كشفت وثيقة رسمية، حصلت عليها «الأنباء»، عن فوز شركة

مصطفى صالح

«التجارة»: 11% ارتفاع الصادرات غير النفطية بأغسطس الماضي



13,3 مليون دينار خلال أغسطس الماضي مقارنة مع 864 شهادة بـ 11,9 مليون دينار خلال الشهر نفسه من 2019. وأضافت أن عدد شهادات المنشأ للصادرات الكويتية للدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 166 شهادة بقيمة 3 ملايين دينار مقابل 91 شهادة بقيمة 6,1 مليون دينار إلى الدول الأجنبية.

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة إن قيمة شهادات المنشأ للصادرات الكويتية غير النفطية ارتفعت 11% خلال شهر أغسطس الماضي مقارنة بالشهر ذاته العام الماضي. وأوضحت «التجارة» في بيان صحفي أن عدد شهادات المنشأ للصادرات للدول العربية والأجنبية بلغت 904 شهادات بقيمة